

دولة الخلافة أم الدولة المدنية ؟

تبدو جليّة عودة الاسلام السياسي بقوة الى ساحة الفعل السياسي، بل ودخوله في أكثر من نظام سياسي قائم ومحاولة قيادة هذا النظام، كما هو الحال في العديد من بلدان العالم العربي، التي شهدت أكثر من تغيير على المستوى السياسي وغيره، وما أفرزته تلك العودة من تساؤلات على أكثر من مستوى يرتبط بمستقبل النظام السياسي لتلك البلدان.

الاشكالية تبدأ من هذه النقطة بالذات. فما هو مشروع هذه الحركات الاسلامية، وتحديداً فيما يتصل بالنظام السياسي الذي تريد بناءه أو تعمل للوصول اليه؟ فهل مشروعها هو العمل للوصول الى دولة الخلافة؟ أو أن مشروعها هو الدولة المدنية؟ هل هي مستعدة لتبني آليات صناعة السلطة التي يخزنها مفهوم الدولة المدنية؟ أم أنها تتمسك حصراً بتلك الآليات التي يتضمنها مفهوم دولة الخلافة؟ هل تقبل بالذهاب بعيداً مع مفهوم الديمقراطية بجميع مندرجاته؟ أم أنها سوف تلجأ الى آليات الشورى من خلال صيغة أهل الحل والعقد أو غيرها من الصيغ التي تؤدي الى انتاج السلطة؟

من الواضح في هذا الاطار أن تغييراً جوهرياً قد حصل في خطاب تلك الحركات الاسلامية، من مناداتها بدولة الخلافة الى تبنيها لصيغة الدولة المدنية وان بمرجعية اسلامية، ومن رفض للديمقراطية بما هي ممارسة غريبة الى القبول بها واعتمادها بما هي أداة مساعدة للوصول الى السلطة.

قد يكون مبرراً لهذه الحركات الاسلامية أن تعتمد هذا التغيير في خطابها، والذي أملتة جملة من العوامل الداخلية والخارجية، يرتبط جزء أساسي منها بالتجربة السياسية لهذه الحركات والتي تربو على العقود المتطاولة من الزمن، وما أفرزته من دراية بالواقع السياسي الدولي وغيره، وما يحمله هذا الواقع من هواجس ومصالح وما يمتلكه من قدرة على التأثير في الواقع السياسي الداخلي، وما يقود اليه هذا الأمر من ضرورة لمراعاة هذا الواقع ومسايرته وصولاً الى التمكين، أي الوصول الى اللحظة التي تمتلك فيها هذه الحركات من عناصر القوة ما يتيح لها أن تطبق مشروعها دون حاجة الى أي شكل من أشكال التوفيق والمدارة أو التقية السياسية. وقد أظهرت هذه الحركات الاسلامية قدرة على ممارسة المرونة السياسية، بل ولربما التقية السياسية توسلاً الى تحقيق أهدافها، وانتظاراً لتوفر الظروف المناسبة التي تتيح لها تنفيذ مشروعها كما هو،

خصوصاً أن العقل السياسي لهذه الحركات هو عقل مقاصدي، بمعنى أنه يتصف بالثبات فيما يرتبط بالمقاصد والغايات، لكنه يمتلك القدرة على المرونة والمناورة فيما يرتبط بالوسائل والأدوات.

لن يكون من الصحيح أن يحجب عن هذه الحركات الإسلامية أن تتوسل الديمقراطية للوصول الى السلطة، ولا أن تعتمد صيغة الدولة المدنية كمدخل الى التمكين⁽¹⁾. فما هو مباح لغيرها ليس من الانصاف أن يكون محرماً عليها، وانما يقع النقاش في موردين: الأول، ما هي أهدافها من الوصول الى السلطة، وكيف ستوظف هذا الوصول، وماذا بعد التمكين، ومن أجل ماذا هذا التمكين؟ والمورد الثاني هل يعاني خطابها من انفصام عندما تتادي بالدولة المدنية والديمقراطية وجميع المفاهيم ذات الصلة.

1-مقاصد السلطة: فيما يرتبط بهذا الموضوع ليس عسياً معرفة ما الذي تريده هذه الحركات الإسلامية من وصولها الى السلطة، وان بنحو اجمالي. فهي تتحدث في تطبيق الاسلام والشريعة، واقامة الدولة الاسلامية أو دولة الخلافة، وغير ذلك من العناوين التي تتصل بهذا الاطار، والتي نجدها في الأدبيات السياسية لهذه الحركات الاسلامية.

الاشكالية الأساس ترتبط بطبيعة فهم هذه الحركات الاسلامية للاسلام ودرائتها بالواقع الذي تريد تطبيقه فيه، لأن طبيعة فهمها للاسلام هي التي تحدد مجمل الأمور التي ترتبط بوظائف السلطة ودورها وجميع الأهداف التي يمكن أن يعمل للوصول اليها من خلال تلك السلطة، وقائمة الأولويات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وهو ما يرتبط بفقه الأولويات، فهل الأولوية هي للدعوة أم لاقامة العدل، هل الولوية لنشر الاسلام أم لمواجهة الفساد والعمل لتحقيق الرفاه الاجتماعي والكفاية الاقتصادية، الى غير ذلك من الاسئلة التي يمكن أن تطرح في هذا الاطار، والتي ترتبط بوظيفة السلطة السياسية وترتيبها لأولوياتها.

ان طبيعة الفهم للاسلام تختلف اختلافاً كبيراً بل ومتعارضاً لدى العديد من هذه الحركات الاسلامية، وهذا ليس فقط مرده الى الواقع واسهامه في اختلاف المشروع المنوي تطبيقه فيه، بل مرد ذلك الى جملة من العوامل الأخرى التي ترتبط بالقبليات الفكرية للعقل السياسي لهذه الحركات، والمنهج المستخدم لديها لفهم الاسلام، والمخزون التراثي الذي تحمله، ومفردات الحقل المعرفي الذي تحاول أن تستتبب منه العديد من مفاهيمها ورؤاها، وصولاً الى العقل الاجتهادي وقدرة الديناميات التي يحملها في التحفيز على القراءة

المستديمة للدين، ومحاولة التجديد وممارسة النقد واستخدام الأدوات المنهجية الموائمة لتقديم الرؤى الألسق بمضمون النص الديني وروحه وأهدافه.

ان الاختلاف الكبير بل والمتعارض الذي يتبدى في ممارسات مجمل الحركات الاسلامية على جميع المستويات وفي جميع الميادين من سياسية واجتماعية واقتصادية وغير ذلك، انما يعود بشكل أساس الى هذه القضية بالذات، اذ بمقدار ما يكون فهمها للدين فهماً صحيحاً يقوم على أسس منهجية صحيحة بمقدار ما ينعكس ذلك في أدائها في مختلف المجالات. وفي المقابل بمقدار ما يكون هذا الفهم فهماً مشوباً بأكثر من خلل منهجي وغير منهجي، بمقدار ما يؤدي ذلك الى أكثر من خلل في أدائها وفي ممارساتها ومواقفها وكيفية تعاطيها مع مختلف القضايا.

لقد عانت المجتمعات الاسلامية -قبل غيرها- من كثير من القراءات الخاطئة للعديد من الحركات أو الجماعات الاسلامية، والتي أدت قراءاتها الخاطئة الى كثير من الويلات والاضرار التي أصابت تلك المجتمعات في أكثر من مجال، والتي ما زالت تداعياتها الى يومنا هذا، بل ما زلنا نشهد نماذج من تلك الجماعات التي أدى ويؤدي سوء فهمها للدين الى الحاق الكثير من الضرر بالاسلام وأهله، وهو ضرر أكثر من أي ضرر آخر يتأتى من عوامل وجهات أخرى.

ان تجارب العديد من الحركات والجماعات الاسلامية لا تثير القلق في نفوس العلمانيين أو الليبراليين فقط، بل أيضاً في نفوس الكثير من المسلمين وفئاتهم، لما تركته من أثر سلبي وما خلفته من أضرار وما ألحقته من أذى بالمسلمين وغيرهم، وما سببته من تشويه للاسلام، وما تقدمه في العديد من الأحيان من نموذج منفر من الدين واهله.

ان مثالب عديدة تعتري العقل الديني للعديد من تلك الحركات والجماعات؛ منها استغراقها في التاريخ وانفصامها عن الواقع، ومنها العصبية التي تسهم في القطيعة والمزيد من السلبية في تعاطيها مع الآخر أياً كان، ومنها التصلب والجمود في الفهم وتعطيل أية قدرة للتجديد في فهم العديد من المفردات والمفاهيم الدينية، ومنها الجنوح الى مزيد من العدوانية في التعامل مع الآخر، واسقاط أكثر من تفسير على النص الديني بهدف تبرير أعمال التكفير والقتل والتعدي على الحرمات.

انه ليس سهلاً على الاطلاق ان تستطيع أية حركة أو جماعة اسلامية تسلمت سدة السلطة أن تدير هذه السلطة بناءً على الرؤية الاسلامية الصحيحة، وان تتهج نحو الأهداف الاسلامية الحقة، وأن تتجنب الغام الواقع والعجز عن فهم الدين، وان تعطل كل العوامل والأسباب التي تسهم في الحيلولة دون الوصول الى القراءة الصحيحة والمعاصرة للدين، كمقدمة لصحة تطبيقه وبلوغه لأهدافه الواقعية على مستوى الانسان والمجتمع. ربما تسارع تلك الحركات والجماعات الاسلامية الى السلطة، ولربما يغلب عليها الفرح اذا ما فتحت لها أبواب الوصول اليها، ولربما تلهيها تلك السلطة عن كثير من مزالقها وآفاتنا واشراكها، لكن قد يتبين بعد حين أن حساب السلطة وادارتها يختلف عن حساب السعي للوصول اليها.

ان بلوغ العقل السياسي لهذه الحركة الاسلامية أو تلك الرشد السياسي يستلزم مزيداً من التأني في الامساك بناصية السلطة، ومزيداً من الحذر لدى الوصول اليها، والتجديد المستديم في قراءة الدين والسعي الدؤوب لفهم حقائقه، والكثير من الوعي لدراية الواقع وما ينطوي عليه من مصالح واتجاهات وتيارات مختلفة، بما يؤسس لأداء سياسي سليم وصحيح.

في هذا الظرف الذي استطاعت فيه العديد من الحركات الاسلامية الولوج الى السلطة، سيكون أمراً في غاية الأهمية والحكمة تنشيط العقل النقدي لهذه الحركات، حتى لا تتعثر تجربتها ولا تنتكس في الفرصة التي أعطيت لها، خصوصاً أن هذه الفرصة هي يتيمة في الدهر، وأتت بعد انفصال كبير عن النموذج الاسلامي في الحكم في عصر صدر الاسلام، وما يخلفه هذا الانقطاع المتماذي في التجربة من سلبيات على مستوى اغناء هذه التجربة ورفدها بكثير من الخبرات والمراكمة عليها، ان لم نقل انه نحتاج الى اعمال المنهج النقدي في أكثر من تجربة سياسية في الحكم الاسلامي، حتى لا يستند العقل السياسي لهذه الحركات الى أكثر من معطى في التاريخ السياسي الاسلامي، قد يحجبه عن رؤية معاييه نظرة قداسوية في غير محلها، أو تورع معطل للحس العلمي والعقل النقدي يعرف في غير مورده.

ان ولوج الاسلاميين الى السلطة، بل وامساكهم بناصيتها، وان كان حقاً من حقوقهم كأية جماعة يحق لها أن يكون لها تجربتها في الحكم والادارة، ولكن حساسية الموقف تكمن في أمرين:

الأول: ان من طبيعة السلطة أن تعري أهلها، بمعنى أن السلطة وممارستها تكشف عن كل نقاط القوة أو الضعف لدى من يتولاها، فلا يمكن أن يكون هناك نقص في رؤية هذه الحركة أو تلك، أو خلل في دريتها بالواقع دون أن يظهر ذلك في أدائها أو ممارستها أو ادارتها للواقع السياسي أو الاقتصادي وغيره، وفي هذه النقطة توجد مشكلة كبيرة تعاني منها تلك الحركات الاسلامية، ألا وهي وجود تراث كبير* يفرض سطوته على العقل السياسي لهذه الحركات، ويسهم بشكل أو آخر في تضليل أو تشويه تجربة هذه الحركات في الحكم، ولا أقصد من هذا الكلام التنكر بشكل مطلق للتراث الاسلامي الذي تكوّن على مدى قرون من الزمن، بمقدار ما ينبغي أن نشير الى ان هذا التراث قد تكون في ظروف تاريخية معينة، ولربما تأثر في تشكله بعوامل متعددة سياسية واجتماعية وغيرها ساهمت في تشكله، مما يعني ضرورة التعامل بكثير من الحس النقدي مع هذا التراث وضرورة أخذ البعد التاريخي في قراءتنا له، حتى لا نبني الكثير من توجهاتنا السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية وغيرها على معطيات تراثية مضللة، لا تسلم من النقد ولا تصلح لبنى عليها أي موقف أو رؤية أو توجه.

وينبغي أن نشير هنا الى أمر آخر ألا وهو ان تمثل الاسلام وتطبيقه في الاجتماع السياسي لا يرتبط فقط بالبعد الفقهي والتشريعي، بل يرتبط أيضاً بأبعاد أخرى لا تقل أهمية عن هذا البعد ألا وهو البعد القيمي أو البعد المفاهيمي (الرؤيوي)⁽²⁾. وعندما يقع الحديث في البعد القيمي ونأخذ على سبيل المثال العدل كقيمة أساس ينبغي أن تركز عليها وتسعى اليها أية تجربة سياسية اسلامية في الحكم، لا بد من القول هنا انه لا يمكن ان يقيم العدل الا من كان عادلاً في نفسه وسجيته، فمن يفنّد الى العدل في نفسه وتربيته وأخلاقه لا يمكن أن يتمثل العدل في أدائه السياسي أو الاقتصادي وغيره، وكلما كانت الدائرة الاجتماعية المنوي تطبيق قيمة العدالة فيها أوسع وأكثر تعقيداً، كلما احتجنا الى مستوى أرقى من العدالة في أبعادها الأخلاقية والاجتماعية والتربوية والسياسية وغيرها، فهنا لا نتحدث في البعد الفردي للعدالة، وليس من الصحيح حصرها في الاطار الشخصي، بل نتحدث في مختلف أبعادها الاجتماعية، حيث تكون التجربة أشد والاختبار أصعب والاستعدادات يجب أن تكون أكبر، ويكون الحديث عن جهة أو حركة تمتلك أو لا تمتلك مستوى كاف من قيم العدالة والتربية عليها والتخلق بها، حتى تستطيع تثمير هذا المخزون من العدالة وأخلاقياتها في تجربتها السياسية وغير السياسية، لتبني سياسات اقتصادية عادلة، وسياسات اجتماعية

* ليس المقصود به القرآن الكريم والسنة القطعية.

عادلة، وسياسات ضرائبية عادلة، ولتتمثل العدالة في مختلف المجالات لديها، وفي تجربتها في الحكم والادارة.

الثاني: ان هذه الحركات الاسلامية عندما تبادر لتقديم تجربتها في الحكم، انما تعلن ذلك باسم الاسلام والدين، فهي تدعو الى حكم الاسلام وتطبيق الشريعة؛ لنقول ان من يحكم هو الاسلام وان ما يطبق هو شرع الله تعالى، وبالتالي ان نجحت هذه التجربة فسوف يكتب النجاح -على الأغلب- لهذه الحركات، وان فشلت فسوف يرتد هذا الأمر ليس فقط على هذه الحركات، وانما أيضاً على الاسلام والمرجعية الفكرية التي استندت اليها في تقديمها لتجربتها، ليبدأ النقاش في علاقة الدين بالدولة ولا ينتهي عند حدود قدرة هذه الحركات على تمثيل النموذج الاسلامي في الحكم، فيما لو تجاوزنا الاشكالات النظرية التي تطرح فيما يرتبط بعلاقة الاسلام بالسياسة واختزانه لأطروحة الدولة.

ان معنى ان هذه التجربة لها ارتداداتها على الدين نفسه، انها تؤثر على علاقة المجتمع بالدين ونظرتهم اليه وارتباطهم به، ففيما لو قدمت نموذجاً فاشلاً على المستوى الاجتماعي أو السياسي وغيره، سيؤدي هذا الأمر الى ابتعاد الناس عن الدين وتوجيه جملة الانتقادات اليه، أيسرها عدم قدرته على الحكم وفشله في تقديم الحلول للمشاكل الاجتماعية القائمة. صحيح ان هذه الحركات الاسلامية تستفيد من استخدامها للحس الديني في مشروعها السياسي - وهي تعبر بذلك عن حقيقة مشروعها لا انها تتقصد ذلك - لكن هذا الاتكاء على البعد الديني في المشروع السياسي هو سيف ذو حدين. فهو من جهة قد يكون عامل جذب للعديد من الفئات الاجتماعية نتيجة وجود ذلك الحس الديني لديها، ولأنها قد تميل الى حسن الظن بالدين وأهله، لكن من جهة أخرى سوف ترفع هذه الفئات من سقف توقعاتها عندما يطرح المشروع السياسي لهذه الحركة أو تلك باسم الدين، وسوف يكون حجم انتظاراتها كبيراً عندما يعمد الى ادارة الدولة باسم الاسلام، وهو ما يتطلب تقديم نموذج متقدم في الادارة والحكم، والا فان أي نوع من أنواع الفشل سوف يرتد ليس فقط على علاقة هذه الفئات الاجتماعية بهذه الحركة الاسلامية أو تلك، وانما على علاقتها بالاسلام وارتباطها بالدين وعلى نظرتها للاطروحة الاسلامية في السياسة والحكم، ولن يكون عندها بمقدور أي جدل نظري ان يقنع هذه الفئات بقدرة الدين على السياسة والحكم، وقدرة الاسلام على بناء الدولة وتحقيق الأهداف

المرجوة منها، في اقامة العدل وفعل الاصلاح ومواجهة الفساد، وغيرها من الاهداف التي ينشدها الاسلام من فعل السلطة.

ان الذي يتطلع في التاريخ الاسلامي البعيد أو القريب يجد تجارب سياسية عديدة باسم الدين، وأكثر من نموذج في الحكم باسم الاسلام، لكن ان اريد محاكمة هذه التجارب -النماذج بعد سنين متطاولة، نجد أن ما خلفته من أضرار، أكثر مما جلبته من فوائد، وان السلبيات التي ترتبت عليها أكثر من الايجابيات التي توصلت اليها.

وكذلك الأمر عندما نأتي الى العديد من الحركات أو الجماعات الاسلامية في عالمنا المعاصر، فهي ليست أفضل حالاً من تلك التي كانت في التاريخ، وخصوصاً تلك التي تزرع الفتنة باسم الدين، وتمارس الاجرام باسم العقيدة، وتنتهك المحرمات باسم الشرع، وتؤدي أكبر الخدمات للاحتلال وأعداء الدين باسم الجهاد في سبيل الله تعالى.

انه ليس الهدف ان نحكم باسم الاسلام، بل أن نحكم الاسلام في مختلف مفاصل حياتنا، وليست الغاية ان نكثر من الشعارات ذات الطابع الاسلامي، بمقدار ما هي العمل على تطبيق القيم والأهداف الاسلامية أفضل ما يكون من تطبيق وأسمى ما يكون من ممارسة في واقعنا المعاصر. ان السلطة بحد ذاتها ليست هدفاً وانما هي وسيلة وفي علم الوسيلة، يجب أن يكون السؤال حول كم تساعدني على بلوغ الهدف، وكم هي استطاعتي لتوظيف هذه الوسيلة للوصول الى ذلك الهدف، وهل امتلك الامكانيات والظروف والشروط اللازمة لذلك، وهل يوجد من الموانع ما يحول بيني وبين بلوغي ذلك الهدف، وما هو حجم الأضرار والمنافع التي تترتب على استخدام تلك الوسيلة، وأيهما أكثر من الآخر، وهل من امكانية لتلافي تلك الأضرار، وما هي الرؤية التي على أساسها أضع كل هذه الاجابات، وبناءً على أية منهجية؟ الى غير ذلك من الأسئلة ذات العلاقة، والتي لا يمكن تجاوزها في حسابات الدين والسلطة.

2-الخطاب السياسي بين الانفصام والالتئام: من الواضح ذلك التبدل في خطاب العديد من الحركات الاسلامية فيما يتصل بموضوع الدولة، من دولة الخلافة الى الدولة المدنية، كما انه من الواضح ان هذا التبدل لم يتأت نتيجة لضرورة فكرية خالصة، وانما حصل نتيجة لعوامل داخلية وخارجية تستدعي الاستعانة

بفقه التمكين لاحداث أكثر من تبدل في الخطاب أو الألوياوت، بهدف الوصول الى السلطة والامساك بها. وبناء على ذلك تصبح الدولة المدنية خطوة ضرورية على طريق الوصول الى دولة الخلافة، وتصبح الاستعانة بالآليات الديمقراطية للوصول الى السلطة (الانتخابات) أمراً لا مفر منه في حسابات التمكين، وسيكون من الطبيعي عندها أن يستعر الجدل في كل ما يتصل بهذا الموضوع، بين مؤيد ومعارض وناقد ومدافع، وغير ذلك.

وإذا كان للدولة المدنية من سمات لعل من أبرزها العلمانية والديمقراطية، فسيكون من الأهمية بمكان أن نبحث تلك الاشكالية (الانفصام والالتنام) من خلال هذين العنوانين:

1-العلمانية: وهي كما تقدم في أغلب أدبيات العلمانيين وكتاباتهم أنها موقف من العلاقة بين الدين والدولة، حيث يتضمن هذا الموقف ضرورة الفصل بينها. وعليه فعندما يكون الحديث عن دولة مدنية فهي دولة علمانية بالضرورة، أي هي دولة تقوم على الفصل بين الدين والدولة، حيث لا يمكن لدين من الأديان -بما فيه الاسلام- ان يكون بمثابة المرجعية الفكرية للدولة، ولا أن تستمد منه قوانينها، ولا أن تعتمد عليه لرسم أي من سياساتها أو تحديد أولوياتها أو أي من مواقفها.

ان هذا التوصيف للعلمانية ليس توصيفاً نهائياً أو غير قابل للنقاش، لأنه يمكن الذهاب الى أكثر من تفسير للعلمانية، من كونها رؤية للانسان والكون والحياة، بما يؤسس لموقف رافض للدين ليس فقط على مستوى علاقته بالدولة، وانما على مستوى علاقته بالانسان، بما ينتجه ذلك من علمانية ملحده؛ الى تفسير آخر يقصر العلمانية على كونها موقف من العلاقة بين الدين والدولة، يقوم على رفض الوصل بينهما، بما ينتجه ذلك من علمانية سياسية؛ الى تفسير آخر يضيق حدود العلمانية الى دائرة شكل الدولة وهيكلها، في حين ان مضمون الدولة يقبل التلاقي مع الدين، بما ينتجه ذلك من علمانية بنيوية (تقتصر على بنية الدولة فقط)، أو ليكون الحديث عن علمانية مؤمنة تقبل التفاعل مع الدين - الاسلام، وتتكامل معه في بناء الدولة وادارتها⁽³⁾.

فيما يرتبط بالتفسير الأول للعلمانية لا يوجد أي مجال لأي نوع من أنواع التلاقي بينها وبين الدين لا داخل اطار الدولة ولا خارجها، فالعلمانية بهذا المعنى تعني الاحاد، وهو الموقف النقيض من الدين (الالهي)

بما هو اعتقاد بالله تعالى، ولذلك لم تلق هذه العلمانية ذلك الرواج، بل كانت محل رفض من كثير من المجتمعات، وخصوصاً المجتمعات الشرقية والاسلامية تحديداً.

أما التفسير الثاني للعلمانية (السياسية) فتوجد امكانية لها للالتقاء مع الدين، لكن خارج اطار الدولة، اما مساحة الدولة بكل مجالاتها ومفرداتها، فليس متاحاً للدين أن يكون له دور فيها. وهذا النوع الثاني لاقى رواجاً في العديد من المجتمعات، بما فيها الاسلامية، لأنه لم يأخذ موقفاً من أصل الدين بما هو ميل فطري لدى الانسان، والا لاقى الرفض كما حصل مع العلمانية بتفسيرها الأول، بل ان ما فعله (هذا المعنى للعلمانية) هو انه أخرج الدين من دور القيادة وحصره في دور العبادة، أخرجه من المجتمع وحبسه في الجامع، ليبقى هناك فسحة للتعبير الديني وممارسة الشعائر الدينية، بما يراود الحس الديني لتلك المجتمعات. ولعل ما آلت اليه أوضاع العالم الاسلامي من تخلف وتردد على أكثر من مستوى، قد دفع العديد من المجتمعات الاسلامية الى تلمس الحلول في الأفكار الوافدة اليها من خارج الحدود، وخصوصاً أن الغرب استطاع أن يقدم نماذج مغرية على مستوى بناء الدولة المدنية، وقد عمل على تسويقها بقوة في عالمنا الاسلامي.

أما التفسير الثالث للعلمانية فيمكن أن يكون محل قبول من مجمل الحركات الاسلامية، لأنه اذا كانت العلمانية بهذا المعنى تعني الاستفادة من أي معطى علمي، يسهم في تطوير بنية الدولة والعمل على بنائها بشكل مستديم على أسس علمية حديثة، فهو ما ينسجم مع الأطروحة الدينية والاسلامية تحديداً فيما يرتبط ببنية الدولة وهيكلها، وبالتالي لن يكون هناك أي مانع من الأخذ بهذا التفسير للعلمانية، بما يسهم في وصف تلك الدولة بكونها مدنية أي علمانية، لكن تلك العلمانية المؤمنة أو البنيوية.

وهنا لا يستطيع أحد أن يلزم هذه الحركة الاسلامية أو تلك بهذا التفسير أو ذاك للعلمانية، بل هي في سعة من أمرها في أن تختار التفسير الذي ينسجم مع مبادئها الفكرية والمعرفية، وبما يتوافق مع طبيعة المجتمعات التي تسبح فيها، وبما يتلاءم مع خيارات تلك المجتمعات على المستوى السياسي وغيره.

ب- الديمقراطية: وهي أيضاً من أهم سمات الدولة المدنية، فلا يمكن الحديث في الدولة المدنية من دون التطرق الى الديمقراطية. فالدولة المدنية هي دولة ديمقراطية بالضرورة (بغض النظر عن التفسير المعتمد

للديمقراطية). نعم ليس بالضرورة أن تكون كل ديمقراطية دولة مدنية، اذا لم تستجمع بقية السمات التي تبرر وصفها بالمدنية.

كما في العلمانية أيضاً في الديمقراطية، يتفاوت الرأي فيها بين تفسير وآخر، فمن تفسير يذهب الى كونها رؤية في طبيعة العلاقات الاجتماعية في مختلف مجالاتها، سواء ما يرتبط منها بالاجتماع السياسي وغيره، وسواء كان الأمر مرتبطاً بانتاج السلطة، أو الطريقة التي يجب أن تعتمد في ادارة تلك العلاقات الاجتماعية؛ الى تفسير آخر يرى فيها سيادة الشعب، حيث تختصر الديمقراطية بناء على هذا التفسير في اطار الاجتماع السياسي، ولا يذهب بها الى مختلف مجالات الاجتماع الانساني، لتكون بناءً على هذا التفسير ثقافة حياة، بل هي ثقافة حياة سياسية ترتبط بانتاج السلطة وكيفية ادارتها، بدل أن تكون ثقافة حياة عامة (كما في التفسير الأول).

وهناك تفسير آخر للديمقراطية يرى فيها مجرد آلية لانتاج السلطة ترتكز على الاختيار الشعبي، بغض النظر عن طبيعة تلك الآلية ومستوى مقاربتها للرؤية التي تقوم عليها الديمقراطية كتطبيق فعلي لأعلى مستوى من السيادة الشعبية، بل هي بناء على هذا التفسير مجرد فعل انتخابي، بغض النظر عن مستوى التمثيل، وبغض النظر عن مستوى تحقق السيادة الشعبية من خلال هذا الفعل الانتخابي.

كما يقع النقاش أيضاً في الأشكال المطبقة للديمقراطية في الأنظمة السياسية المعاصرة، التي تعتمد أشكالاً متعددة للديمقراطية تختلف فيما بينها اختلافات كبيرة، ولكل منها تبريره لهذا الشكل أو ذلك الذي اعتمده في اجتماعه السياسي.

وبناء على ما تقدم، يمكن القول ان التجربة الديمقراطية قد أنتجت خيارات متعددة ومادة خصبة، بما يفسح المجال لأي نظام سياسي أو حركة اسلامية أو غير اسلامية، بأن يختار أي منهم هذا الشكل أو ذلك من الديمقراطية، بما يتلاءم مع المبادئ الفكرية أو القناعات السياسية أو حتى المصالح الفعلية لهذا النظام أو تلك الحركة.

وعليه لن يكون أمراً شاقاً على الحركات الاسلامية ان تختار من الديمقراطية الشكل الذي تراه متلائماً مع مبادئها وقناعاتها الفكرية والسياسية، بل ما يحقق لها أكبر قدر ممكن من المصالح الانتخابية، ولن يكون

بمقدور أية جهة أن تعيب على هذه الحركات انها غير ديمقراطية لأن الجواب سوف يكون حاضراً، بأنها تعتمد هذا الشكل أو ذاك من الديمقراطية، وان هذا الشكل معتمد في هذا النظام السياسي أو ذاك، في هذه التجربة الديمقراطية أو تلك.

ومن هنا تستطيع هذه الحركات الاسلامية أن تقول بانها تمارس الديمقراطية، وأنها تقبل بالخيار الديمقراطي بغض النظر عن المبادئ الفكرية التي تقوم عليها الديمقراطية، فهي تتعامل معها كألية لانتاج السلطة، وكوسيلة للوصول اليها، ولذلك يمكن أن تدعي هذه الحركات بأنها ديمقراطية بهذا المعنى الذي تتبناه، والذي لا يتعارض مع مبادئها الفكرية ونظرتها الى الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية.

والمحصلة انه اذا كانت الدولة المدنية تعني بشكل أساس العلمانية والديمقراطية، وكان بالامكان لهذه الحركة الاسلامية أو تلك، ان تختار هذا النوع من العلمانية وذاك الشكل من الديمقراطية، فهي تستطيع الحديث عن دولة مدنية ونظام مدني وتجربة مدنية، لكن وفق معاييرها هي، وبما ينسجم مع مبادئها وقناعاتها⁽⁴⁾. وقد يكون أمراً صحيحاً أن تتاح لها الفرصة لتصنع نموذجها المدني الخاص بها، ولتقدم تجربتها بما يعبر عن أهدافها وحقيقة مشروعها.

محصلة واستنتاج:

لقد طرح السؤال حول العلاقة بين الدولة المدنية ودولة الخلافة وتطرقنا الى أهم سمات المدنية، وركزنا فيها على مفهومي العلمانية والديمقراطية، وقلنا انه يمكن للحركات الاسلامية على مستوى صناعة السلطة ان تجترح نموذجها المدني الخاص على مستوى الدولة والمجتمع، وان التجربة الاسلامية سوف تكون في سعة من أمرها، في اختيار أي صيغة من صيغ العلمانية وأي شكل من أشكال الديمقراطية لتقديم نموذجها المدني الذي ينسجم مع مبادئها وقناعاتها. لكن هل يستطيع هذا النموذج المدني الذي ينسجم مع المبادئ الاسلامية، ان يذهب الى مستوى ادعاء دولة الخلافة؟ أعتقد أن اشكاليات نظرية⁽⁵⁾ وعوائق عملية عديدة تحول دون ذلك والتي منها:

- 1- وجود دول اسلامية متعددة لكل منها كيانها السياسي الخاص والمستقل، حيث تقوم العلاقة بين هذه الدول على أساس مجموعة من القوانين والأعراف الدولية. فكيف يمكن أن تتسجم دولة الخلافة مع هذه البنية السياسية على مستوى العالم الاسلامي؟
- 2- الواقع السياسي الدولي القائم فيما يرتبط بالجغرافيا السياسية للدول الاسلامية وغير الاسلامية، فهل تستطيع دولة الخلافة أن تتجاوز هذه الحدود السياسية، بما هي دولة تتسع لتشمل دار الاسلام ومجمل الدول والبلدان الاسلامية.
- 3- ماذا سيكون موقف دولة الخلافة من قضية المواطنة، وكيف سنتعامل مع غير المسلمين الموجودين في دار الاسلام، ومع المسلمين الموجودين خارج دار الاسلام، فاذا كانت المواطنة تمنح على أساس ديني، فلا بد لها من تقديم حل لهذه المعضلة.
- 4- كيف يمكن لنا أن نتعامل مع قضية القيادة على مستوى العالم الاسلامي، فمن يتولى هذه القيادة، وعلى أي أساس، وما هي حدود ومستويات هذه القيادة، وما هي البنية التي تنتج هذه القيادة وآلية عملها، ومجمل ما يرتبط بها.
- 5- ما العمل مع الانقسامات والتباينات الموجودة في عالمنا الاسلامي، وهل نستطيع أن نتغلب على هذه الانقسامات، وخصوصاً أن عوامل عديدة داخلية وخارجية تعمل على زيادتها وتفاقمها، بحيث يمكن القول انه من الصعوبة بمكان توفير البنية السياسية والاجتماعية المساعدة على تحقيق دولة الخلافة.

المراجع والمصادر:

- 1- للتوسع في العلاقة بين الدولة الدينية والدولة المدنية انظر:
الدولة الدينية والدولة المدنية: اشكالية العلاقة، شقير محمد، مجلة الغدير، العدد 57، شتاء 2010.
- 2- انظر: شقير محمد، فلسفة الدولة في الفكر السياسي الشيعي، بيروت، دار الهادي، 2004م،
صص 42-64.
- 3- الأمين السيد محمد حسن، الاجتماع العربي الاسلامي، بيروت، ط1، دار الهادي، 2003م، ص
82-83.
- 4- للتوسع انظر:
الاسلام والدولة المدنية، شقير محمد، مجلة الحياة الطيبة، العدد 25، ربيع 2012.
- 5- من باب المثال انظر:
في الخلافة الاسلامية انظر: عبد الرزاق علي، الاسلام وأصول الحكم، دار المدى للثقافة والنشر،
بيروت، 2011م، صص 79-84.